دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مصطفى بنيخلف يتحدث عن : تجربته في تعريب سلك مهندسي الإحصاء
المصدر:	مجلة عالم التربية
الناشر:	عبدالكريم غريب
المؤلف الرئيسي:	بنيخلف، مصطفى
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	خريف
الصفحات:	33 - 39
رقم MD:	570632
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المجلس الوطني للإحصاء ، سياسة التعريب ، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/570632

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أ. مصطفى بنيخلف يتحدث عن :

تجربته في تعريب سلك مهندسي الإحصاء

من خلال ما يرويه الدكتور مصطفى بنيخلف مدير المعهد الوطني للاحصاء سابقا، عن تجربة القسم العربي، نستخلص مدى الحصار الذي تتعرض له كل تجربة ولو كانت محدودة وناجحة ويسهر على تنفيذها أطر لا يتطرق الشك إلى كفاءتها. كما يتأكد عبر هذا الحديث أيضا ضرورة القرار السياسي الحاسم المقرون بالتعبئة لوسائل التنفيذ ضمانا لنجاح هذا القرار.

1- كيف نشأت فكرة إحداث قسم عربي في سلك مهندسي الإحصاء بالمعهد الوطني للإحصاء.

يرجعنا هذا السؤال إلى سنة 1971، أي قبل 25 سنة، حينما عدت من الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهاء الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا، وكنت طبعا متعودا على استعمال الانجليزية، فعندما شرعت في التدريس بمعهد الإحصاء، كانت اللغة الطبيعية آنذاك هي اللغة الفرنسية لكنها طبيعية عند من كانوا يعيشون في المغرب، أو لدى الذين درسوا في فرنسا. وكانت هي اللغة الطبيعية عندي شخصيا، عندما كنت طالبا بفرنسا، لكن بعد السنوات التي قضيتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد المقارنة بين الحضارتين، تبين لي أن اللغة الفرنسية غير مناسبة لتعليم الإحصاء، وأنا هنا أتحدث عن الجانب العلمي فقط ولا أتحدث عن الجانب المبدئي. عمليا لماذا باللغة الفرنسية كنت ألجأ إلى الإشارة إلى بعض المراجع، وهذه المراجع كانت باللغة الانجليزية، أما المراجع باللغة الفرنسية فقد كانت نادرة جدا إن لم تكن منعدمة؛ هذا واقع تاريخي علمي يمكنني من مواجهة أي إنسان فرنسي في الميدان لأقول له في سنة 1971 كم كان عدد المؤلفات الاحصائية باللغة الفرنسية ؟ وكان الجواب بالتأكيد : إنها نادرة أو شبه منعدمة . هذا واقع تاريخي علمي . فبدأت أحرر بعض الدروس باللغة الفرنسية وأوزعها على الطلبة، لأتبين بعد ذلك أن ذلك العمل يساهم في إغناء حضارة ولغة لا علاقة لي بها الا علاقة ظرفية تاريخية هي التي جعلتنا نتحدث الفرنسية ، كأنني أساهم في الحضارة الفرنسية وتساءلت قائلا: ألا يمكن أن أساعد هؤلاء الطلبة المغاربة باللغة العربية، ما هي الموانع، خصوصا أنني تعرفت أثناء الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية على أصدقاء عرب من سوريا ومصر كانوا يتحدثون عن الأمور نفسها باللغة العربية، فسمعت منهم بعض المصطلحات وبعض التعابير. لذا قررت بعد التفكير، القيام بتجربة بسيطة وهي توزيع أول موضوع كان في المباراة لولوج سلك المهندسين في الادارة المغربية. هذا الموضوع

كان في الاحصاء وفي الرياضيات وفي الاقتصاد القياسي، فشجعني على ذلك، قانون يقول إن المباراة يجب أن تتضمن الموضوعات باللغة العربية أو على الأقل ترجمة عربية للموضوع. فلأول مرة وزعت الموضوع باللغة العربية، وتتبعت ردود الفعل وكانت ردودا مرضية، حيث دار الحديث بيني وبين بعض الزملاء والطلبة واستحسنوا الفكرة واستغربوها في آن واحد وكأنك أظهرت شيئا غريباً الا وهو اللغة العربية برموز علمية، تحدثت مع طلبتي في السنة الثالثة من السلك الثالث، وهؤلاء الطلاب كانوا من قبل قد مارسوا العمل وكانوا متقدمين جدا، ولهم ما يكفي من الرزانة ومن بعد النظر، و من الوعي فتفهموا الأمر وقلت لهم : هل أنتم مستعدون للعمل معي في هذا الدرس ؟ وكان عنوانه تحليل المتباين حيث كنا تقليديا ندرسه بالفرنسية، وطلبت منهم ما إذا كان لديهم استعداد لتتبع الدرس بالعربية، كان هدفي هو الحصول منهم على التزام؛ لأن التجربة تقتضي الجدية إذ أن الامتحان باللغة العربية هو الذي سيحفز على العمل، وقد التزموا أوفى التزام، وما زلت أتذكر أسماءهم، كان في الفصل سبعة أو ثمانية طلاب، فهذا السلك الثالث شجعني كل التشجيع، لقد كان الدرس بأكمله باللغة العربية والامتحان باللغة العربية ونجح من نجح ورسب من رسب ولم يرجع أي واحد السبب إلى اللغة؛ لقد كان ذلك أكبر انتصار وكنت أقول لمن رسب يمكنك الآن أن تجري الامتحان باللغة الفرنسية وأحرر لك الامتحان باللغة الفرنسية، ولكنه كان يعلن أن سبب رسوبه ذاك هو عدم استيعابه للموضوع بعد. كانت هذه أول تجربة، وتم هذا كله بدون الاتفاق مع الإدارة التي كانت متفهمة فتركتنا لحالنا، في الواقع فهي لم تتدخل لاقتناعها الحاصل عندها آنذاك أو لكونها رأت أنها لن تخسر شيئا واكتفت بتتبع التجربة .

انتقلنا إلى السلك الثاني فاقترحت بعض الدروس، فكان رد الفعل نفسه، وينبغي أن أشير إلى أنني انقطعت عن اللغة العربية لمدة 12 سنة منذ حصلت على البكالوريا من ثانوية مولاي يوسف وهي ثانوية مزدوجة، بعدها تابعت تعليمي بباريس بالفرنسية وبعدها في أمريكا بالانجليزية. انقطعت صلتي باللغة العربية طوال هذه المدة، فكان يتعين عليّ أن أبذل مجهودا كبيرا لكي أستطيع أن أتحدث مجرد حديث عام باللغة العربية الفصحى، فبالأحرى أن أتحدث في موضوع تقني. غير أن تشجيع الطلاب والجو العام شجعني فشرعت في الكتابة باللغة العربية للسلكين بكيفية طبيعية، وهذا ما أثر ليس على الطلبة فحسب بل على بعض الزملاء الآخرين الذين استغربوا كيف كان يصعب عليّ الاتيان بجملة واحدة لأتحول إلى التدريس بالعربية. لقد كانت التجربة بحمد الله نوعا من التحدي، حيث قام بعض الزملاء بالتجربة نفسها لينتشر الاستحسان بين المدرسين والطلبة. وحتى عندما توليت إدارة المعهد فتحت باب الاختيار للجهتين : اختيار الطالب واختيار الأستاذ، وقلت: من أراد من الأساتذة أن يدرس مادة بالعربية، فله ذلك شرط الحصول على مجموعة من الطلبة يقبلون عن طواعية الدراسة بالعربية. ولا نرغم أحدا على ولوج هذا الدرس المعرب، لأن الأشياء لم تكن آنذاك منظمة قانونيا فهي بالفرنسية أساسا، وبكيفية موازية اختار بعض الأساتذة إلقاء بعض الدروس بالعربية اختياريا، ولكن عندما يختار الدكتور وعندما يختار الطالب تصبح إجبارية للجميع. وهذا النهج دام فترة وعندما نضجت واتضحت التجربة، طرحت سؤالا: لماذا لا ندشن قسما عربيا حيث ينص الطالب منذ البداية، عند اجتياز مباراة الولوج الى المعهد، على القسم

العربي أو القسم الفرنسي، وكان هناك تخوف من أن يكون القسم العربي ضعيف المستوى مقارنة بالقسم الآخر. ولمواجهة هذا التصور أعطينا الموضوعات ذاتها باللغتين، وتبين بعد ذلك أن هناك إقبالا على تقبل فكرة القسم العربي، وكانت كذلك تشجيعات.

بدأنا هذا القسم سنة 1978، وفي بداية الثمانينات أصبح هذا القسم قائما بذاته كما تخرج الفوج الأول في نهاية الثمانينات. لقد كان حقيقة انتصارا بالنسبة للمدافعين عن هذا القسم .

1.1- تجربتنا كانت تعتمد مخططا واضحا

فالمخطط كان واضحاً، يعني تتبع التجربة على مستوى سلك واحد، لأن المعهد الوطني للاحصاء كان يتضمن عددا من الأسلاك وشعبتين : شعبة الإحصاء وشعبة المعلوميات، فكانت الخطوة الأولى هي تعريب السلك الثاني في الاحصاء، وإذا نجحت التجربة تنتقل إلى السلك الثالث في الإحصاء، وإذا نجحت التجربة تعمم على شعبة المعلوميات والسلك الثالث من هذه الشعبة، وكان ذلك في مقدمة التكنولوجيا الموجودة بحيث كنا سنتحدث عن الحاسوب، عن أجزائه وعن الاليكترونيات باللغة العربية، إذن لو نجحت التجربة في المعهد سيكون لنا ما يبرر حديثنا عن التعريب بصفة عامة، وكنا سنشكل بكيفية طبيعية مثالا نموذجيا يمكن لبعض المدارس الأخرى أن تقتبس بعض جوانبه وبصفة أوسع، تستفيد من تجربته الجامعة المغربية. كان هذا هو المخطط وهذه هي الآفاق في آن واحد. نحن لا نتحدث الا عن المعهد الوطني، كنا نشتغل في الرقعة الضيقة للمعهد، ولا نتطاول على أحد ولا ندعي أي شيء ولكن الأعداء، إما عن وعي أوغير وعي، كانوا يشتغلون في مواجهة هذه التجربة لأنهم يرون أنها لو نجحت في هذه المؤسسة فإنها تمثل خطرا عليهم، كان الأعداء يشتغلون في هدوء، وبكيفية ضمنية هم لا يجهرون بمعاداة القسم أو بأي شيء، هم لا يكتبون مقالا ضد هذه التجربة وهذه الشعبة ولكن يشتغلون بكيفية ذكية لمعاكستنا.

1.2- مؤشرات معاداة التجربة :

أول مؤشر واضح لمعارضة التجربة كان موقف وزارة التعليم العالي من تعريب التعليم العالي بصفة عامة. لم يشر هذا الموقف إلى تجربة المعهد. ولكن كان قراراً واضحاً في اجتماع معروف تاريخه، جرى بكلية الطب، جمع بين الأساتذة والعمداء ورؤساء الجامعات، كان اللقاء في يناير 89/88 وكان الاجتماع " الحاسم". لأول مرة، وقف البعض ليقول جهراً إن التعريب مستحيل في التعليم العالي، وإن علينا أن نحتفظ باللغة الفرنسية في التعليم العالي. كان ذلك هو أول موقف ونحن في المعهد جزء من التعليم العالي. سأشرح ما أعني بصفة عامة، ذلك أننا شعرنا لأول مرة بأننا في جزيرة منفصلة عن قارة. القطار في اتجاه ونحن في اتجاه آخر، هذا هو المؤشر الأول، أما المؤشر الثاني فهو شيء خطير جدا ذلك أننا عدنا إلى نظام المدارس العليا على المنوال الفرنسي، وأرى أن أشرح هذا النظام بإيجاز لأهميته في موضوعنا. ذلك أن فرنسا تنفرد بنظام تعليمي على الصعيد العالمي يجزئ التعليم العالي إلى جزئين،

الجامعات والمدارس العليا. ولهذا النظام الذي تنفرد به فرنسا مزايا، فقد أنشئ منذ عهد نابليون لتحضير الأطر العليا للدولة، وهذا ما هو حاصل في واقع الأمر فالمدرسة الادارية بفرنسا معروفة بأنها خرجت أطرا كفأة جدا في تخصصاتها. الا أنه نظام يتصف بعيب خطير وهو النخبوية المتطرفة جدا ثم الغرور بالنفس عند العديد من المتخرجين منها والاحساس بالتفوق على الآخرين، وبالتالي يأخذون في الدفاع عما يمكن تسميته بالكتلة، خريج بوليتكنيك يدافع عن خريج آخر كيفما كان الأمر. فيصبح حامل الشهادة من هذه المدارس ينتقل إلى زاوية التكتل ! فبدأ عندنا أول صراع بين مهندس التطبيق ومهندس الدولة، مهندس التطبيق يتخرج من المغرب ومهندس الدولة كان يتخرج من فرنسا.

لقد بذلت كثيراً من الجهد من أجل إنشاء نظام مغربي محض ولكن النتيجة هي إدخال هذا النظام الفرنسي إلى المدارس العليا المغربية وانضمت إليه المدرسة المحمدية للمهندسين والمعهد الزراعي ومدرسة الأشغال العمومية بالدارالبيضاء واحتفظنا نحن بنظامنا، وهنا أخذت أشعر بخطر، هو خطر العزلة لأن الأصابع بدأت تشير إلى معهد الاحصاء.

1.3- بداية محاصرة التجربة :

وهنا أود أن أشير الى بعض العواقب لهذا القرار العام على الصعيد الملموس أولا في التعليم : وهو الإتيان بأساتذة فرنسيين مبرزين، وإدخال فكرة المبرز كانت هي الطريقة، وكنا قد انتهينا من مرحلة التعاون؛ حيث كان أساتذة فرنسيون في التعليم الثانوي. والنتيجة الثانية كانت كذلك سيئة، وهي أن هذه المباراة تمكن من الولوج إدارياً إلى المدارس الفرنسية أو المدارس المغربية، يعني أنك وضعت في مجموعة واحدة تتكون من مدارس فرنسية وأخرى مغربية (مدارس فرنسية تقليدية وقوية جدا ومدارس مغربية فتية)، من ثم فإن من ولج المدرسة أصبح له مستوى أعلى من الآخرين، وإذا كانت المباراة موحدة وكانت تسمح بولوج المدارس الفرنسية، أو المدارس المغربية، وبالطبع ستكون المباراة باللغة الفرنسية. بمعنى أننا لا يمكن أن ندخل اللغة العربية، وبالتالي فكل من يرغب في الولوج إلى مدرسة من المدارس المتبعة لهذا النظام الفرنسي يتعين عليه أن يجتاز المباراة باللغة الفرنسية، أي أن يهيئ لها بالفرنسية. فلو أن المعهد الوطني للاحصاء انضم لهذا النظام لقضى على القسم العربي في سنته الأولى، وما يسمح لنا بالاستمرار الى الآن وحدود بضع سنوات هو أننا احتفظنا بمباراة منفردة خاصة بالمعهد وهذه محاولات منا للدفاع عن جزيرتنا.

2- إشكال تعريب التعليم العالي يقتضي تعريب المحيط

والواقع، أن هذا الوضع يقودنا الى الإشكال الأعظم وهو العلاقة بين التعليم والمحيط العام؛ إذ لا يمكنك اختيار لغة غير معمول بها في القطاع المهني، أي في قطاع الممارسة، كما لا يمكنك الاستمرار في تكوين المهندسين الاحصائيين إذا كانت إدارة الاحصاء تستعمل اللغة الفرنسية، ولا يمكنك أيضا أن تستمر في تكوين أطباء باللغة العربية إذا كانت الممارسة بعد التخرج باللغة

الفرنسية، واستعمال الوصفات والأدوية تتم باللغة الفرنسية، أي أنه لا يمكن للتعليم أن يبقى منعزلا، فاللغة التي تمارس بها الحياة العامة هي التي تؤثر على لغة التعليم والعكس صحيح؛ لكن الكفة ينبغي أن ينظر إليها من خلال ميزان، فميزان القوى هو الذي يرجح كفة الاتجاه الأول، يعني أن المناخ العام المفرنس هو الذي يؤثر على عمليات التعليم، بحيث عندما ينظر طالب أو متخرج إلى من هو عاطل يجد نسبة عالية منهم من المعربين. ومن يجد منهم العمل فلأن له إلماما بالفرنسية. إن الراقنة مثلا مقتنعة بأن معرفتها للرقن بالفرنسية ستمنحها فرصة أفضل لإيجاد عمل في سوق التشغيل والتجارب تؤكد كل هذا.

لقد أصبح اقتناعي يتأكد يوميا، ذلك أن عملية التعريب لا يمكنها أن تكون قائمة بجزر منقطعة عن الحياة العامة المعربة، وبعبارة أوضح أقول إن تجربة مثل تجربة المعهد من الصعب أن تنجح الا إذا كان التيار العام يدفع إلى التعريب ويطمح اليه. فلا يمكنك أن تستند إلى اختيار هذا العميد أو تلك المدرسة دون مخطط شامل. وهذا ما يقود إلى أن عملية التعريب هي عملية خطيرة جدا تتطلب مثل كل العمليات التي لها هذه الخطورة، مخططا محكما يتضمن الأهداف والوسائل بما فيها الموارد البشرية والمادية مثل معاجم المصطلحات وترجمة الكتب العلمية وتأليفها، وذلك ضمن إطار مخطط زمني لتنفيذ العمليات بشكل متناسق. وفي غياب مثل هذا المخطط الممرحل والمقرون بمجموعة من القوانين والنصوص المشجعة فمن الصعب على الأفراد وعلى جماعات صغيرة أن تنجح في قضية التعريب. وأعطي مثالا على ضرورة العمل الشامل المتناسق، فلو عربنا الطب البيطري وهو أمر سهل للغاية لقلة المصطلحات بحيث يسهل التعامل مع الفلاحين؛ فإن نجاحه هذا سيظل مهددا اذا بقي الطب العام بتخصصاته مفرنسا، فالتجربة ستنطفئ بسرعة مثل نار حطب قليل لتعود الأوضاع الى حالها، إننا نريد قفزة كبيرة ناجحة مبنية على الاقتناع العام - ليس اقتناع المائة في المائة ولكن اقتناع الأغلبية- حتى يتحول المبدأ الى مخطط زمني وعملي قابل للتنفيذ. وأن علينا تجنب التعريب المرتجل العاطفي، لأن حبنا للغة العربية يقتضي الاستناد الى التعريب المنطقي.

3- صعوبة إيجاد صيغة عمل من أجل التعريب في الظرف الحالي

أنا متشائم من واقع الحال، فيما يخص وضع خطة العمل، ما نلاحظه في الظرف الراهن أن التيار المعاكس هو الذي يحتل الرقعة الأوسع، ويكفي النظر الى بعض المؤشرات: فالتسجيل في مدارس البعثات متزايد جدا الى درجة أن المرء يحتاج الى تدخلات من مستوى عال جدا لكي يلج الابن أو البنت الى مدارس البعثة، وهو مؤشر يدل على أن عامة الناس يعتقدون أن ضمان المستقبل لأبنائهم لا يمكن أن يتأتى الا عن طريق اللغة الفرنسية، ونظام تعليمي فرنسي، وأن النظام التعليمي الآخر فاشل يفتقد الى الثقة. كذلك أخذنا نلاحظ أن المسؤولين الذين كانوا يستأذنون قبل أخذ الكلمة بالفرنسية، لم يعودوا يشعرون بالحاجة الى هذا الاستئذان. حاليا، ارتفع الحياء والحشمة إزاء الجهل باللغة العربية. فهناك هجمة للغة الفرنسية جارية الآن، وهم يهجمون بقوة أكبر. إن هذا إحساسي، أتمنى أن أكون مخطئا في

استنتاجاتي، ولكن هناك في الواقع عامل أول وراء ذلك الهجوم هو عامل الشعور بأن الفرنسية قد أخذت تفقد موقعها وأن حضورها غير دائم على مستوى العالم. ثانيا، أن فرنسا تكون جزءا من أوربا بالمعنى السياسي؛ أي ضمن الكتلة الاقتصادية تدفع بعض الجوانب المطبوعة بالخصوصية الفرنسية الآيلة إلى الذوبان داخل المجموعة، وبالتالي، فإن هذا الواقع الجديد سينعكس على إحساس التابعين في العالم الفرانكفوني.

4- نجاح التعريب رهين الاختيارات السياسية :

لكن ما هي المدة الزمنية التي تفصلنا عن تراجع اللغة الفرنسية عن موقعها بالمغرب، أعترف أنني لا أراه على المدى القصير. ما هي المدة الزمنية التي تبعدنا عن تعريب كامل وشامل وناجح بالمغرب، هذا كذلك ما أعجز عن التنبؤ به، لأنه مرتبط غاية الارتباط بالاختيارات السياسية العامة للبلاد، فقضية التعريب هي نزوع طبيعي جدا لدى المغاربة ذوي الاقتناع الوطني منذ نضال الحركة الوطنية، أما بالنسبة للمجموعة الأخرى فالتعريب يشكل ضياعا للوقت أو هو خرافات بالية، فميزان القوى السياسية بين الفئتين هو الذي سيحسم قضية التعريب في رأيي، وإن كان ينبغي التحفظ في أن مجرد انتقال إدارة البلاد الى يد كتل أخرى كاف وحده لتغير الموقف من التعريب؛ لأن هناك من يحتاج الى الاقتناع بضرورة وإمكان التعريب حتى في الطرف الآخر ويقدم تعليلات من مثل تقصي المصطلحات ومشكل الكتابة العربية. ولكن الجواب النهائي، حول هذا الموضوع في الواقع، سابق لأوانه طالما لم نطمئن الى بداية مسلسل ديمقراطي حقا، بمعنى أنه إذا ما جرت انتخابات نزيهة تسمح بالتعبير عن الرأي الحقيقي للمواطنين المغاربة والذي سنتمكن من خلاله التعرف على الاتجاه الحقيقي فيما يخص التعريب ضمن قضايا أخرى مختلفة. وقبل ذلك سيظل الأمر عرضة للأخذ والرد.

5- غياب المخطط يشمل العالم العربي.

ويجب أن نسجل كذلك أن موضوع التعريب يشمل العالم العربي، حيث إن الدول العربية باستثناء سوريا لم تنجز التعريب الشامل في تعليمها، والجامعة العربية عجزت عن وضع مخطط تنفذه البلدان العربية ولو حدث هذا منذ تأسيس الجامعة سنة 1948 لما كنا وما زلنا نتحدث عن الحاجة الى استكمال بعض مستلزمات التعريب مثل المصطلحات والمراجع...

لذا أقول لا بد من استناد التعريب الى خطة شاملة للحياة العامة وللتعليم داخل البلدان العربية، كلها تكون منسقة. وأولوية هذا المخطط الشامل المتناسق تبين لنا أهميته. لو تصورنا، أن التعامل والعمل في الأبناك قد تم تعريبه ولكن بقيت المقاولات مستمرة في تعاملها باللغة الفرنسية وهي التي يقوم عملها على التعامل مع الأبناك، فلا شك أنها ستؤثر على الأبناك وستتعثر الأعمال. وتجربة تعريب القضاء مثال حي، حيث ظلت التقارير المقدمة من الشرطة والدرك محررة بالفرنسية وهو ما كان يؤدي بالمحاكم لرفضها ورفض الوثائق المحررة بغير اللغة العربية وإن كان الوضع فيما أظن قد تحسن. ما

أريد أن أؤكده أن العمل الفردي بغير التخطيط للعملية كلها ينطوي على مخاطر تسيئ للتعريب ولا تخدمه، ولا بد من قوانين ملزمة، ولكنه إلزام يتصف بالمرونة يتدرج بالتعريب دون توقف مما سيدفع بالمؤسسات والأفراد إلى الاستعداد وتهيئ أنفسهم للتعامل بالعربية.

وخلاصة الأمر أنني أعتبر أن الأمر يتعلق بالارادة السياسية، ومن الصعب تصور خروج الحكومة الحالية بقرار التعريب؛ حيث إن الوزراء أنفسهم قد لا يدركون مدى أهمية مثل هذا القرار في حياة أمة.